فهم صيرورة العلاقات المدنية العسكرية من خلال مدخل نظرية التوافق

Understanding the process of civil-military relations through the entrance of Concordance theory

الدكتور: رابح زاوي [1]، الدكتور: فارس لونيس [2]

[1] قسم العلوم السياسية، جامعة مولود معمري – تيزي وزو (الجزائر)، *rabah.zaoui@ummto.dz*

[2] قسم العلوم السياسية، جامعة حسيبة بن بوعلي – الشلف (الجزائر)، *farislounis@gmail.com*

تاريخ الاستلام: 2019/12/23 تاريخ القبول: 2020/04/06 تاريخ النشر: 2020/04/25

ملخص: تشارك المزيد من الأمم اليوم في عملية إعادة تنظيم وإعادة تنظيم جيوشها أكثر من أي وقت مضى منذ الحرب العالمية الثانية، ونتيجة لذلك، ظهرت العلاقات المدنية العسكرية كموضوع أساسي للدراسة في العلاقات الدولية، والسياسات المقارنة، وعلم الاجتماع العسكري. والآن، هناك اهتمام أكبر من السابق بمواضيع الجيوش والميليشيات، ويواجه الباحثون اليوم هذه القضايا وبشكل دوري في الأخبار اليومية. تفترض النظرية الحالية أن الجيش يجب أن يبقى منفصلاً عن المؤسسات السياسية المدنية من أجل منع التدخل العسكري، وعلى النقيض من ذلك، فإن نظرية التوافق، المقترحة في هذه المقالة، تجادل بأن هناك ثلاثة شركاء أساسيين: الجيش، والنخب السياسية، والمواطنون يجب أن يهدفوا إلى بناء علاقة تعاونية قد تنطوي أو لا تستتبع فصل المؤسسات السياسية والعسكرية، كنظرية وصفية وإرشادية.

كلمات مفتاحية: نظرية التوافق؛ العلاقات؛ المدنية؛ العسكرية.

Abstract: *More nations are now involved in the reorganization and reorganization of their armies than ever before since the Second World War. As a result, military civil relations have emerged as a fundamental subject of study for students of international relations, comparative politics and military sociology. Now, more and more citizens around the world who have been concerned with a few armies and militias now face these issues today and periodically in the daily news.This paper attempts to understand the theory of compatibility to examine civil-military relations, where current theory assumes that the military must remain separate from civil political institutions to prevent military intervention, and by contrast, the theory of compatibility, proposed in this article, argues that three Key partners: the military, political elites, and citizens must aim to build a cooperative relationship that may or may not entail the separation of political and military institutions as a descriptive and guiding theory.*

Keywords: *Concordance theory ; civil-military relations.*

المؤلف المرسل: رابح زاوي ، **الإيميل**: *rabah.zaoui@ummto.dz*

مقدمة:

مع نهاية الحرب الباردة والخسارة المصاحبة للباحثين الاستراتيجيين المحوريين، اجتمع رجال الدولة والجنود على حد سواء لإعادة تعريف حقائق "النظام العالمي الجديد"، ومع تحول المزيد من الدول إلى نماذج أكثر ديمقراطية من أي وقت مضى منذ الحرب العالمية الثانية ، أصبحت "نظرية السلام الديمقراطي" محور السياسة الخارجية الأمريكية، تلك النظرية مفادها أن الديمقراطيات، بوجه عام، لا تحارب ديمقراطيات أخرى، وبالنظر إلى أن هذه التحولات إلى الديمقراطية هي من أنظمة استبدادية سابقة ذات جيوش تدخل، فقد ظهر موضوع العلاقات المدنية العسكرية كموضوع حيوي للجدل والدراسة.

نظرية الفصل تصف الفصل بين المؤسسات المدنية والعسكرية كما يحدث في الولايات المتحدة، وتشير إلى أنه النموذج المثالي للدول الأخرى لمحاكاته، وتقدم ريبيكا ل. شيف نظرية بديلة عن التوافق تفترض فيها أن هناك ثلاثة شركاء – العسكريين، والنخب السياسية، والمواطنين – ينبغي أن يهدفوا إلى علاقة تعاونية قد تنطوي أو لا على انفصال، ولكنها لا تتطلب ذلك. تسمح هذه النظرية، على عكس النموذج الأمريكي للفصل، بمستوى عالٍ من التكامل بين الجيش وأجزاء أخرى من المجتمع، باعتبارها واحدة من أنواع عدة من العلاقات المدنية – العسكرية.

تستند نظرية التوافق على الحجة القائلة بأنه قد توجد أنواع مختلفة من العلاقات المدنية – العسكرية وأن هذه الترتيبات متجذرة في التجارب الثقافية والتاريخية للدول التي تخدمها. تعتمد نظرية التوافقية على اتفاق الشركاء الاجتماعيين الثلاثة – العسكريين، والنخبة السياسية، والمواطنة – فيما يتعلق بأربعة مؤشرات: أولا التركيبة الاجتماعية لسلك الضباط، وثانيا عملية اتخاذ القرار السياسي، وثالثا التجنيد، وأخيرا الطريقة والأسلوب العسكري، حيث إذا كان هناك قبول عام بين الشركاء فيما يتعلق بهذه المؤشرات، فإن احتمالية التدخل العسكري تتضاءل.

وبناء على ما سبق، تكون الإشكالية المطروحة على النحو التالي: **كيف يمكن لنظرية التوافق أن تشكل مدخلا هاما لفهم العلاقات المدنية – العسكرية؟**

قبل الدخول في تحليل الموضوع، سوف نقوم باستعراض أهم الأدبيات الخاصة بالموضوع، والتي من بينها نجد كتاب " **العلاقات المدنية العسكرية: السيطرة والفعالية عبر الأنظمة**" لكل من توماس برونو وأورال كرواسون، سنة النشر 2019، حيث يطرح الكتاب تساؤلات عديدة أهمها كيف تؤثر السيطرة المدنية

على الفعالية العسكرية؟ وهل يمكن تحقيق التوازن بين الاثنين؟ يعالج الخبراء هذه الأسئلة من خلال مجموعة من دراسات الحالة المقارنة، حيث يحللون الصلة بين السيطرة والفعالية للكشف عن أهميتها بالنسبة للأمن القومي وشرعية النظام السياسي والمؤسسة العسكرية[1].

أما الكتاب الثاني "**دليل روتليدج للعلاقات المدنية العسكرية**" لكل من توماس برونو وفلوريا كريستينا ماتي، سنة النشر 2015، حيث من بين ما تناوله أن القوات المسلحة تعد جهات فاعلة مركزية في معظم المجتمعات وتشارك في العديد من الأدوار المختلفة. من بين أنشطة أخرى، يشاركون في عمليات السلام، ويدعمون الشرطة في مكافحة الجريمة، ويدعمون السلطات المدنية في التعامل مع الكوارث الطبيعية، ومكافحة الإرهابيين وفي النزاعات الداخلية، وبالتالي حسب الباحثين فإن الأدبيات الموجودة حول هذا الموضوع محدودة في مناقشتها للقتال الحربي، وبالتالي هي لا تنصف هذه الأدوار المتنوعة[2].

الكتاب الثالث والذي يعتبر كذلك من أهم ما كتب حول موضوع العلاقات المدنية العسكرية هو كتاب "**العلاقات المدنية العسكرية في مجتمعات ما بعد الصراع**" للكاتب أورلاندو بيريز، سنة 2015، في هذا الكتاب، يبحث أورلاندو جي بيريز بخبرة النظريات المتنافسة للعلاقات المدنية العسكرية في أمريكا الوسطى لتعزيز فهمنا لأصول وعواقب واستمرار النزعة العسكرية في أمريكا اللاتينية[3]. حيث حسبه كل من غواتيمالا والسلفادور ونيكاراغوا وهندوراس هي أربع دول ناطقة بالإسبانية في أمريكا الوسطى تمتلك مؤسسات عسكرية نظامية. تمثل هذه البلدان الأربعة مناهج مختلفة لإصلاح العلاقات المدنية – العسكرية، وتجسد درجات متفاوتة من النجاح في كل من الديمقراطية المؤسسية وإدارة قوات الأمن. ينقسم الكتاب إلى أربعة أجزاء، ويبدأ باقتراح إطار نظري لتحليل العلاقات المدنية – العسكرية ، بما في ذلك تحليل لكيفية تأثير السياسة الخارجية والعسكرية للولايات المتحدة على إقامة سيادة مدنية مستقرة على القوات المسلحة. يتناول الجزء الثاني الهياكل المؤسسية والقانونية التي يتم بموجبها تنفيذ العلاقات المدنية–العسكرية، ويكشف في الجزء الثالث عن إعادة توجيه المهام والأدوار التي تقوم بها القوات المسلحة في كل بلد. يحلل الجزء الختامي دور معتقدات أفراد الرأي العام والرأي العام حول القوات المسلحة فيما يتعلق بالمؤسسات الأخرى. من خلال الجمع بين كل من البيانات النوعية والكمية، يسد بيريز الفجوة بين التحليلات الهيكلية والثقافية من أجل فهم أكثر شمولية للروابط بين العوامل الجزئية وعوامل المستوى الكلي التي تؤثر على العلاقات المدنية العسكرية والحكم الديمقراطي.

أولا: صعود نظرية الفصل في دراسة العلاقات المدنية – العسكرية:

منذ صعودها النظري في الخمسينات والستينات، أصبحت فكرة الفصل بين المؤسسات المدنية والعسكرية النموذج السائد للأدب المدني – العسكري. وقد أكد بعض الباحثين في هذه الفترة على المشاكل مع الجيوش في الخارج التي بدت مهيمنة في ذلك الوقت، بما في ذلك "الاستبداد" و "الانقلاب" و "الابتزاز"، وركز الباحثون الآخرون في تلك الفترة على الفوارق الإيجابية للجيوش في التنمية السياسية والاقتصادية المحلية. ومع ذلك، فإن الجزء الأكبر من الأدبيات تركز بشكل واضح على التهديد الذي يشكله العسكريون على حكوماتهم ومجتمعاتهم، ووصف الفصل الصارم بأنه علاج للقسر المحلي والهيمنة من قبل الجيش[4].تذبذب الجدل حول هذه المسألة بين إصرار صموئيل هنتنغتون على تحقيق أقصى قدر من الكفاءة العسكرية – وخصمه الرئيسي من المدرسة الاجتماعية، موريس جانوفيتز، الذي قدم إجابة مشابهة في الأساس[5]. صموئيل هنتنغتون من المفكرين الذين يؤمنون بأن البيئة الدولية بشكل عام وظروف التهديد الخارجي للأمة على وجه الخصوص تؤثر بشكل كبير على السياسة الداخلية، فالنقطة المركزية لتحليلهم هو أن الدول ذات الظروف الخارجية العالية التهديد تكون أكثر عرضة للتدخل العسكري في السياسة من أولئك الذين لديهم تهديدات خارجية أقل.

يصف هنتنغتون في كتاب "**الجندي والدولة** "، المهنة العسكرية بالمدمية في ضوء المنظورين النظري والتاريخي، وعلى وجه التحديد، يدرس العلاقة بين الدولة وسلك الضباط. مثل صامويل فينر، يرى هنتنغتون أن تؤسس "التوتّر" الموجود بين المجتمع ومؤسساته العسكرية، فهذه الأخيرة في أي مجتمع تتشكل من قوتين: حتمية وظيفية نابعة من التهديدات لأمن المجتمع، وضرورة مجتمعية ناشئة عن القوى الاجتماعية، وفي سبيل التخفيف من حدة هذا النزاع المتأصل، يجادل هنتنغتون بأن الدولة تتطلب وجود فريق ضابط مؤلف من مهنيين ينظرون إلى أنفسهم على أنهم ملتزمين أخلاقياً بإخضاع أنفسهم للسيطرة المدنية[6]، على المستوى البديهي، وهذا التبعية لا تعتبر السيطرة المدنية بالضرورة حدثًا طبيعيًا في تطور الدولة أو الانتقال إلى الديمقراطية، فالعلاقة بين الدولة والجيش ليست توازنًا بين الكيانات المتساوية ، فالحقيقة الأساسية هي أن المستودع النهائي للتهديد باستخدام العنف يكمن في أيدي الضباط بدلا من الحكومة القائمة. و إلى جانب اريك نوردلين يشير جيير إلى أن سلك ضباط موحد قادر دائمًا على الحفاظ على حكومة مدنية في منصبها أو السيطرة على نفسه[7]. ويقصد من وجهة نظر هنتنغتون أن سلاح الضباط يجب أن يكون مشبعًا بمنظور مدني. العلاقات العسكرية كمسألة أخلاقية يجب أن تركز على احترام الرقابة المدنية كواجب أخلاقي بدلاً من الاعتماد الوحيد على الأطر القانونية أو المؤسسية [8].

تصبح قضية حرجة عندما يواجه ضباط الشرطة قيادة مدنية ضعيفة أو فاسدة أو تخدم نفسها بنفسها، وقد تقرر هيئة ضباط عسكريين بيروقراطيين وإداريين وعسكريين، في ظل ظروف كهذه، أن التدخل يخدم مصلحة الأمة، ونظراً لعدم توازن القوة النسبية بين الحكومة المدنية والجيش، فإن الخيار الوحيد هو تقليل القوة العسكرية. وهنا يحدد هنتنغتون طريقتين للقيام بذلك – كلاهما يتضمن الفصل: التحكم المدني "الذاتي" أو "الموضوعي". تعتمد السيطرة المدنية "الذاتية" على الآليات القانونية أو المؤسساتية للحد من القوة العسكرية، إنها تحقق هدفها من خلال إضفاء الطابع المدني على الجيش، وجعله مرآة الدولة. في هذا الشكل من السيطرة، يتم خفض الميزانيات العسكرية، كما يتم فرض" خفض الحجم"، ويتم توجيه الجيش لإجراء عدد لا يحصى من العمليات التي ستكون في العادة مسؤوليات مدنية، وتعارض مباشرة هذه السيطرة المدنية "الموضوعية" وهي أقل صرامة ولا يمكن أن تحدث إلا في وجود مؤسسة عسكرية محترفة .عن طريق "عسكرة الجيش"، تسعى الرقابة الموضوعية إلى تحويل الجيش إلى "أداة للدولة" من خلال السماح للجيش بكمية معينة من الحكم الذاتي في مقابل عدم التدخل في الساحة السياسية، و يلاحظ هنتنغتون أن هذا النوع من السيطرة ممكن فقط منذ ظهور الجيش كمهنة [9].

في حين لا يقترب نوردلينجر Nordlinger من فكرة السيطرة المدنية كما يفعل هنتنغتون، لكنه لا يزال يحدد ثلاثة نماذج للسيطرة المدنية على الجيش: النموذج التقليدي والليبرالي ونموذج الاختراق. وبينما ينحصر النموذج التقليدي بشكل واضح في فئة هنتغتون الذاتية، فإن النموذج الليبرالي مبني بشكل واضح على التفريق بين النخب وفقا لخبراتها ومسؤولياتها. وهذا بالتحديد هو الوضع الذي ستحدد فيه هنتنغتون السيطرة الذاتية. يعرض نوردلينجر مثل هنتنغتون، تفضيلًا لنموذج الاختراق باعتباره "نموذجًا قويًا لدعم السيطرة المدنية"، ومع ذلك، لا يركز نموذج الاختراق على الاحتراف الخاص بالقوة بل تسعى إلى الحد من القوة العسكرية من خلال اختراقها بالأيديولوجيا السياسية والأفراد. يحذر نورلينجر من صعوبة تطبيق نموذج الاختراق على منظمة عسكرية راسخة، ومع ذلك، يمكن تخفيض القوة العسكرية من خلال خلق ضغط على المؤسسة من خلال تخفيض القوة، وتطبيق الهندسة الاجتماعية، وتحويل التركيز على التدريب والعمليات بعيدا عن القتال الحربي. في مثل هذه البيئة، قد يلجأ الجيش إلى التدخل في نفسه أو يتدخل في السياسة، حيث أن الأمر يتعلق بقضايا مالية ومعنوية [10].

من منظور ريبيكا شيف، هناك نوعان من المشاكل الأساسية في نظرية الفصل الحالية:

أولاً، تستمد النظرية الحالية إلى حد كبير من تجربة الولايات المتحدة، وتفترض أن الفصل المؤسسي الأمريكي يجب تطبيقه على جميع الدول لمنع التدخل العسكري المحلي. ومع ذلك، سوف يقال إن القضية الأمريكية تقوم على أساس معين تجربة تاريخية وثقافية – وربما لا تنطبق على الدول الأخرى.

ثانياً، النظرية الحالية تجادل بفصل المؤسسات المدنية والعسكرية، وفي الواقع، فإن التحليل المؤسسي هو محور "النظرية"، ومع ذلك فإن هذه المنهجية لا تأخذ في الاعتبار الظروف الثقافية والتاريخية التي قد تشجع على تثبيط الفصل المؤسسي المدني – العسكري.

يعترف هنتنغتون في مقدمة كتابه الجندي والدولة، كيف شكلت العوامل الداخلية والخارجية العلاقات الأمريكية العسكرية المدنية، حيث كتب في سياق سنة 1957 عن مخاوف الحرب الباردة، ولاحظ كيف تغيرت طبيعة العلاقات المدنية العسكرية على أساس التجارب التاريخية والاجتماعية الفريدة للولايات المتحدة، حيث قبل الحرب العالمية الثانية، كان السؤال الأساسي هو: ما نمط العلاقات المدنية العسكرية الأكثر توافقاً مع القيم الديمقراطية الليبرالية الأمريكية؟، و في عالم ثنائي القطب له تهديد واضح للأمن القومي، السؤال هو: ما هو نمط العلاقات المدنية العسكرية الذي سيحافظ على أمن الدولة الأمريكية؟[11].

لا شك أن تركيز هنتنغتون الهائل من العمل على مدى فترة طويلة من الزمن، بالإضافة إلى القبول طويل الأمد والواسع النطاق لنظريته، هو شهادة على قيمة عمله. ومع ذلك، وكما لاحظ بيتر فيفر Peter Feaver، نظريته تعتبر أفضل نقطة انطلاق بدلا من التوقف في دراسة العلاقات العسكرية المدنية الأمريكية[12]. هناك حاجة إلى مزيد من العمل في نظرية العلاقات المدنية العسكرية لمراعاة الحالات الأخرى دون مجموعة الظروف الفريدة الموجودة في الولايات المتحدة.

يقول بيتر فيفر Peter Feaver:

"**إن المشكلة المدنية والعسكرية، كما عرّفتها، تدور حول تفويض المسؤولية من المدنيين النظريين إلى الجيش العسكري. إنها تتعلق بزيادة أو تقليص نطاق التفويض ومراقبة سلوك الجيش في سياق مثل هذا التفويض، كما أن الأمر يتعلق بالرد العسكري على التفويض والرغبة في المزيد منه، بل وحتى الاستيلاء العرضي على سلطة أكبر من المدنيين المقصودين، هنا يجب أن تتناول النظرية الخاضعة للرقابة المدنية الظروف التي يحدث فيها التفويض وتحديد الفروض حول العوامل التي تشكل التفويض بطرق يمكن ملاحظتها**"[13].

ثانيا: نظرية التوافق في دراسة العلاقات المدنية – العسكرية:

بالمقارنة مع نظرية صمويل هنتنغتون التي عرفت قرابة نصف قرن من القبول الشعبي، فإن نظرية ريبيكا شيف قد تطورت فقط على مدى السنوات الخمس الماضية من السبعينات ولا تزال غامضة إلى حد ما. حتى الآن، لم يتم بعد استكشاف كامل نظريتها في التوافق، في الدراسة التي نشرت في سنة 1977 تحت عنوان "**الجيش الهندي وبناء الأمة: التوافق المؤسسي والثقافي**"، ونشرت النظرية فقط في مكانين[14]. ومع ذلك، فهي واحدة من عدد قليل من المؤلفين الذين يقدمون نظرية تتحدى بشكل جذري افتراضات هنتنغتون بدلاً من أن تعدّل أسلوبه ببساطة، ويمكن القول إن السبب وراء بقاء نظريتها غير مُعلنة هو أنه لم يتم تطويرها بالكامل بعد لقد اختبرت فقط ضد حالات الهند واسرائيل.

خلافا لنظرية العلاقات المدنية – العسكرية الحالية، مع التركيز على طبيعتها ذات الطابع الغربي، وثنائية التفرع، والمؤسسية، فإن نظرية التوافق تبرز الحوار والقيم المشتركة أو الهدف بين الجيش والنخب السياسية والمجتمع. تحاول نظرية التوافق تحقيق هدفين، **أولاً**، تسعى إلى شرح الشروط المؤسسية والثقافية، بما في ذلك الانفصال، أو الاندماج، أو بعض العلاقات البديلة، أو تعزيز / منع التدخل العسكري المحلي، وهذه النقطة في حد ذاتها مثيرة للاهتمام، كما في الماضي كان الخلط في بعض الأحيان مع التدخل. **ثانياً**، تتنبأ النظرية بأنه عندما يكون هناك اتفاق عام بين الشركاء الثلاثة، فإن احتمال تدخل الجيش يكون أقل.

الاختلاف الأعظم الوحيد من النظرية الحالية هو أن شيف Schiff لا تفترض الفصل كحل وحيد – فهي أقل إلزامية وأكثر توضيحًا، حيث تقول:

"توضح نظرية التوافق الشروط التي تحدد دور الجيش في المجال الداخلي الذي يشمل الحكومة والمجتمع، لا يتطلب التوافق شكلًا معينًا من الحكومة أو مجموعة من المؤسسات أو عملية صنع القرار، لكنه عادة ما يحدث في سياق الاتفاق النشط، سواء تم وضعه بموجب تشريع أو مرسوم أو دستور، أو استنادًا إلى قيم تاريخية وثقافية قديمة العهد؛ وعلى النقيض من النظرية السائدة التي تشدد على الفصل بين المؤسسات المدنية والعسكرية، فإن التوافق يشجع التعاون والمشاركة بينهما، وبعبارة أخرى، لا يفترض التوافق أن هناك حاجة إلى مجالات مدنية وعسكرية منفصلة لمنع التدخل العسكري المحلي ، بل يمكن تجنبها إذا تعاون الجيش مع النخب السياسية والجيش. قد يؤدي التعاون والاتفاق على أربعة مؤشرات محددة إلى مجموعة من القضايا المدنية أنماط متكررة بما في ذلك الفصل، وإزالة الحدود المدنية العسكرية، وغيرها من الاختلافات"[15].

ثالثا: الشركاء الثلاثة لنظرية التوافق:

تشير النظرية إلى وجود ثلاثة شركاء أساسيين، هم:

1. العسكري:

يعرف شيف Schiff الجيش بأنه يشمل "القوات المسلحة والأفراد"، وهي تشمل أيضا الضباط والأفراد المجندين الذين هم عادة الأكثر تكرارا للحفاظ على القوات المسلحة، فالجيش حسب التعريف يشمل كلا من الضباط والموظفين المجندين، فقط نسبة صغيرة من المؤسسة العسكرية تدخل عملية التفاوض مع الجهات الفاعلة الأخرى في الدولة، لذلك، من الأفضل تحديد ذلك الجزء من القوات المسلحة التي تتفاعل بشكل وثيق مع الشريكين الآخرين، أو سلك الضباط، أو بشكل أكثر تحديدًا مع النخبة العسكرية. من الأفضل دائما التركيز على هؤلاء الأعضاء (عموماً من رتبة العلم) للقوات المسلحة الذين يتفاعلون مع الشركاء الآخرين ويمارسون القيادة وصنع السياسات [16].

2. القيادة السياسية:

يحدد الشريك الثاني – القيادة السياسية – من حيث الوظيفة، المهم هو تحديد من يمثل الحكومة ويوجه التأثير على تكوين ودعم القوات المسلحة، وهنا تقول شيف Schiff أن هذا الأمر أكثر أهمية من تحديد طبيعة المؤسسات الحكومية أو طرق اختيار القيادة. وهكذا، فإن الإدارات، والرؤساء، ورؤساء الوزراء، وقادة الأحزاب، والبرلمانات، والملكيات كلها أشكال ممكنة من النخب الحكومية. وهذا التعريف يمثل خروجًا عن نظرية العلاقات المدنية – العسكرية الحالية التي تفترض السيطرة المدنية في سياق النظام الديمقراطي، في حقيقة الأمر لا تتطلب نظرية شيف شكلاً ديمقراطياً للحكم حتى يتحقق التوافق بين الشركاء الثلاثة.

3. المواطنة:

المواطنون أو الشريك الثالث أكثر تنوعًا ويمكن تعريفهم أيضًا بالوظيفة، مواطنو الأمة هم مجموعة فرعية من الجزء "المدني" من العلاقات المدنية العسكرية، و تنص شيف Schiff على أنه يجب فحص كيفية تفاعل المواطنين مع الجيش وتحديد ما إذا كان هناك اتفاق بينهم حول دور الجيش داخل المجتمع، و تقوم النظرية بتخفيض دور المواطنين وتعتمد بدلاً من ذلك على المؤسسات السياسية باعتبارها المكون الرئيسي "المدني" للتحليل؛ ولهذا السبب، تعكس النظرية الحالية جزءًا فقط من نظرية العلاقات المدنية العسكرية، وعلى النقيض من ذلك، فإن نظرية التوافق تعتبر دور المواطنين مهما. في هذا السياق، يشتمل التوافق على عناصر إضافية في المجتمع تؤثر على دور القوات المسلحة ووظائفها مع تجنب التركيز غير الضروري على التحليل المؤسسي [17].

رابعا: المؤشرات الأربعة لتحليل نظرية التوافق:

تشير النظرية إلى أن هناك أربعة مؤشرات توضح إلى أي مدى تؤثر النخبة السياسية والمواطنين على دور القوات المسلحة في دولة ما، وهي: (1) التكوين الاجتماعي لسلك الضباط، (2) عملية صنع القرار السياسي، (3) طريقة التوظيف، و (4) النمط العسكري. هذه العوامل لا تمثل خروجًا كبيرًا عن نظرية العلاقات المدنية العسكرية الحالية، على العكس، هذه المؤشرات هي عناصر هامة من التوافق لأنها تعكس على وجه التحديد الظروف التي تأثر على مدى اتفاق أو عدم وجود اتفاق بين الشركاء الثلاثة، وهنا تم الأخذ بعين الاعتبار في سياق الحقائق التاريخية والثقافية، وما إذا كانت العلاقات بين الشركاء الثلاثة تأخذ شكل التكامل أو الانفصال أو أي شكل هجين آخر.

1. التكوين الاجتماعي لسلك الضباط:

تظهر جميع الجيوش الحديثة تركيبة معينة من سلك الضباط، ففي المجتمعات الديمقراطية، عادة ما يمثل سلك الضباط- ولكن ليس دائما- الدوائر المختلفة للأمة، والتمثيل الواسع ليس شرطًا للتوافق. من الممكن أن يتفق المجتمع والجيش على تكوين أقل تمثيلاً، وتستشهد شيف Schiff بمثال الهند خلال الفترة الاستعمارية البريطانية حيث "إن حقيقة أن الجيش قد تم استخلاصه من طبقات معينة، وتتميز هذه الطبقات بشكل جيد" عن "كتلة الفلاحين الهنود"[18]. وبناءً على ذلك يوضح هذا المثال أن التقاليد التاريخية والثقافية تسود في الدول، وأن تلك التقاليد يمكن أن تؤثر على الاتفاق على تكوين سلك الضباط.

2. عملية صنع القرار السياسي:

تنطوي عملية صنع القرار السياسي- كمؤشر- على المؤسسات المؤسسية في المجتمع التي تؤثر على كيفية عمل الجيش ورضاه بشكل عام. ووفقًا لشيف Schiff، فإن هذه العوامل تشمل الميزانية والحجم والمواد والمعدات والهيكل، حيث إن عملية صنع القرار السياسي لا تقترح شكلاً معينًا من أشكال الحكومة، إنها صالحة للأنظمة الديمقراطية أو السلطوية، بدلاً من ذلك، تشير إلى القنوات المحددة التي تحدد احتياجات وتخصصات الجيش[19].

يشير شيف Schiff على سبيل المثال، إلى ما يلي: **"الميزانيات، والمواد، والحجم، والهياكل هي مسائل تقررها البرلمانات المفتوحة، واللجان الخاصة، والنخب السياسية، وقد تشمل مشاركة الضباط**

العسكريين. في كثير من الأحيان يجعل الجيش حاجته معروفة من خلال قناة حكومية أو وكالة تأخذ بعين الاعتبار كل من الموارد والمتطلبات العسكرية والمجتمعية. في العديد من البلدان هناك شراكة وثيقة – أو، في بعض الحالات، تواطؤ بين الجيش والصناعة المعروفة باسم "المجمع الصناعي العسكري"، وقد تحظى هذه الشراكة بدعم المواطنين، الذين قد يتم إقناعهم بأن ظروف التهديد الخارجي التي تواجه الدولة تستدعي وجود علاقة عسكرية وصناعية وثيقة، قد يلعب الاقتصاد المحلي دورًا أيضًا كقطاع الأعمال، ويستفيد المواطنون من خلق صناعة جديدة وفرص عمل جديدة"[20].

المهم إذا هو التوصل إلى اتفاق بين الشركاء الثلاثة بشأن العملية السياسية التي تلبي متطلبات القوات المسلحة على أفضل وجه.

3. طريقة التوظيف:

المؤشر الثالث للتوافق هو طريقة التجنيد للقوات المسلحة، والتي تشير إلى تجنيد المواطنين في الجيش. قد يكون التوظيف إما قسريا أو مقنعا، حيث وفي إطار نظام التجنيد القسري، يتم الحصول على الرجال والإمدادات بالقوة بينما يتم تقديم المطالب على المواطنين، من خلال الضرائب والتجنيد، لتوفير احتياجات والتزامات الجيش[21]. ولأن مثل هذه المطالب غالباً ما تكون قاسية ويضطر المواطنون إلى التعاون ضد إرادتهم، فإن هذا النوع من التجنيد لا يسمح عادةً بالتوافق بين الجيش والمواطنين.

ويستند التجنيد المقنع إلى الاعتقاد من بين المواطنين، أن التضحية بالخدمة العسكرية مطلوبة من أجل الأمن أو الوطنية أو أي قضية وطنية أخرى، قد يكون التجنيد في القوات المسلحة إما طوعيًا أو غير طوعي. في هذا الشكل، لا تحتاج الحكومة إلى إكراه السكان على الخدمة العسكرية حيث "يعرضون أنفسهم عن طيب خاطر" عن طريق التطوع أو قبول الحاجة للتجنيد. يجب التنويه هنا أن التجنيد المقنع يحدث عندما يتوصل الشركاء الثلاثة إلى اتفاق / توافق حول متطلبات وتكوين القوات المسلحة.

4. النمط العسكري:

المؤشر النهائي للتوافق هو النمط العسكري، ويمثل هذا العامل جانبا أصليا من نظرية شيف Schiff ، وهو أيضا أصعب جزء؛ فالنمط العسكري يشير إلى مزيج معقد من شكل القوات المسلحة، وما يفكر فيه الناس، وما هي المعتقدات الإرشادية التي تدفعهم. توضح شيف Schiff سبب أهمية هذا المؤشر بقولها أن

الأسلوب هو رسم الحدود الاجتماعية أو القضاء عليها، إنه الأسلوب الذي يتم من خلاله ربط أعضاء من النخب المعينة بعضهم البعض كأقران ويميزون أنفسهم عن أعضاء النخب الأخرى وأعضاء المجموعات غير النخبوية، من المهم لأنه يعكس كيف يظهر شيء ما؛ والمظهر يقف كرمز يمكن، بطبيعته وقوته، أن يوحي بنوع من السلطة. يتعامل النمط العسكري مباشرة مع العناصر الإنسانية والثقافية للقوات المسلحة، ويشير كيف ينظر الجيش، والإشارات العلنية والخفية التي ينقلها، والطقوس التي يعرضها، كلها جزء من علاقة عميقة ودقيقة بين الجنود والمواطنين والنظام السياسي.

قد يتساءل المرء: ماذا في ذلك؟ لقد أصابت شيف بمتغير Schiff في نفس الوقت تقريبا غير ملموس، ومع ذلك جزء كبير من الجيوش في كل مكان، كيف تتغلغل الرمزية والطقوس في علاقة الجيش بقطاعات أخرى من المجتمع. هذه الرموز والطقوس تشكل جزءا من تاريخ وثقافة الأمة، تمنحه المؤسسة العسكرية الإحساس بالاحترام، الاحترافية، الانفصال، والتماسك، إنها تؤثر على طبيعة الضباط، وأساليب التحريض في الجيش، والعمليات المؤسسية التي تحدد احتياجات ومتطلبات القوات المسلحة.

بعد وصف مؤشرات شيف Schiff الأربعة، تظهر مجموعة من الأسئلة نفسها.

كيف تعمل المؤشرات الأربعة معًا؟ ما مقدار الاتفاق أو الاختلاف المطلوب لمنع التدخل العسكري أو تعجيل الانقلاب؟ كيف نعرف إذا كان التوافق قد تحقق؟

إن عمل شيف Schiff حتى الآن لا يعالج هذه الأسئلة بشكل ملائم، لكنها لم تذكر أنه يجب أن يكون هناك اتفاق مطلق بين "الشركاء الثلاثة" من أجل التوافق. بدلا من ذلك، تشير إلى أنه كلما ازدادت درجة الخلاف القائمة كلما ازداد احتمال أن يحاول الجيش إحداث انقلاب، يضاف إلى هذه المسألة الإشكالية المتمثلة في محاولة قياس أو تحديد شيء ما على أنه غير ملموس كاتفاق أو خلاف في أذهان "الشركاء الثلاثة"، وأفضل ما يمكننا تأمله حسب شيف Schiff هو البحث عن شروط توضح أن مثل هذه العلاقات موجودة لأغراض التحليل الخاص بالنظرية، و هنا يتم اقتراح أن الأدلة على وجود خلاف بين "الشركاء الثلاثة"، فيما يتعلق بأي من المؤشرات الأربعة، كافية ولكنها ليست ضرورية لإنشاء محاولة انقلاب. علاوة على ذلك، مع توسع الخلاف إلى مؤشرات أخرى، يجب أن يزيد خطر التدخل، وسوف يزداد هذا الخطر أكثر إذا ما اختلف كل من العسكريين والمواطنين مع القيادة السياسية لأن الجيش قد ينظر إلى مثل هذا الدعم كمبرر للتدخل.

خاتمة:

يمكن القول أن كل من النظرية الحالية للفصل المدني والعسكري ونظرية التوافق هما وصفيتان، حيث نظرية الفصل ركزت على الولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى، و تصف الفصل بأنه أفضل رادع للتدخل العسكري المحلي للدول في جميع أنحاء العالم، وعلى النقيض من ذلك، تهتم النظرية التوافقية بالتوافق / الاتفاق بين الجيش والنخب السياسية والمواطنين، و هو الأمر الموجود في مجموعة واسعة من الثقافات بما في ذلك الولايات المتحدة حيث كان هناك منذ فترة طويلة اتفاق جوهري بين جميع قطاعات المجتمع حول دور القوات المسلحة، وبالتالي هنا من يرى بأنها رادع للتدخل العسكري المحلي الذي ينطبق بشكل مرن على ثقافات مختلفة عن بعضها البعض.

تمثل نظرية التوافق الاتجاه الثالث أو المدرسة الثالثة التي كانت لها إضافات كبيرة في فهم نماذج العلاقات المدنية – العسكرية، حيث تقوم على انتقاد فكرة الفصل بين اختصاصات المؤسسات السياسية و العسكرية باعتباره غير واقعي، بالنظر إلى مصالح العسكريين في التدخل و تفضيلاتهم السياسية النابعة من رؤيتهم للمصلحة الوطنية، و هذا ما تجسد بشكل كبير في رؤية "ربيكا شييف"، فهذه الأخيرة ترتكز على فرضية مفادها أن مبالغة المؤسسات المدنية في تحييد الجيش سياسيا، قد يساهم في تنامي تدخله/ و من ثم فإن أفضل طريقة لاحتواء تدخل الجيش هو الحوار / التوافق / و التركيز على توزيع القيم المشتركة بين النخبة العسكرية و السياسية.

كما تجيب النظرية على العديد من النقاط على غرار طبيعة العلاقة بين المؤسسة العسكرية والسياسية والطرف الآخر الهام في العلاقة ألا وهو المواطن، إلى جانب أنها تشير إلى كون الاتفاق هو مرحلة هامة وأساسية في تلك العلاقة، ولكنها من جهة أخرى لا تجيب عن نقاط أخرى على غرار مستقبل تلك العلاقة وحدودها، وبالتالي فهي نظرية تفتح أفاقا أوسع للنقاش والبحث.

التهميش:

[1] *Thomas C. Bruneau, Aurel Croissant,* ***Civil-military Relations: Control and Effectiveness Across regimes****, Lynne Rienner Publishers, 2019.*

[2] *Thomas C. Bruneau, Florina Cristiana Matei,* ***The Routledge Handbook of Civil-military Relations****, Routledge, 2015.*

[3] *Orlando J. Pérez,* ***Civil-Military relations in post-conflict Societies: transforming the role of the military in central America couverture****, Routledge, 2015.*

[4] *See the analysis of Lucian Pye and Guy Pauker in contrast to that of Samuel Huntington and Morris Janowitz. Lucian Pye, "Armies in the Process of Political Modernization," in* ***The Role of the Military in Underdeveloped Countries****, ed. J.J. Johnson (Princeton: Princeton University Press, 1968),P. 69; Guy Pauker, "Southeast Asia as a Problem Area in the Next Decade,"* ***World Politics****, P. 11, 1959; Samuel Huntington,* ***Political Order in Changing Societies*** *(New Haven: Yale University Press, 1968), P.222; and Morris Janowitz,* ***The Military in the Political Development of New Nations*** *(Chicago: University of Chicago Press, 1964).*

[5] *Samuel Finer,* ***The Man on Horseback*** *(Boulder, CO: Westview Press, 1988), PP. 78- 79.*
[6] *Samuel P. Hentington,* ***The Soldier and the State: The Theory and Politics of Civil-Military Relations*** *(Cambridge: Harvard University Press, 1957),P. 2.*

[7] *Eric A Nordlinger,* ***Soldiers in Politics: Military Coups and Governments*** *(Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, 1977), P.5.*

[8] *Huntington,* ***The Soldier and the State****, PP.260-264.*

[9] ***Ibid****, PP.83-85.*

[10] *Nordlinger,PP. 11-15*
[11] *Huntington,* ***The Soldier and the State****, P.3.*
[12] *Peter D. Feaver, "****The Civil-Military Problematique: Huntington, Janowitz, and the Question of Civilian Control,"*** *Armed Forces and Society 23, no. 2 (winter 1996),P. 158.*

[13] ***Ibid.,*** *PP.168-169.*

[14] للمزيد أنظر في:

*Rebecca L. Schiff: "****The Indian Military and Nation Building: Institutional and Cultural Concordance****," in To Sheathe the Sword, eds. John P. Lovell and David E. Albright (Westport and London: Greenwood Press, 1977), PP.119-130 and Rebecca L. Schiff: "****Civil-military Relations Reconsidered: A Theory of Concordance****," Armed Forces and Society 22, no. 1 (fall 1995), PP. 401-418.*

[15] *Schiff, "****Civil-Military Relations Reconsidered****, P.13*

[16] ***Ibid****., P.14.*

[17] ***Ibid****.*

[18] *Stephan P. Cohen,* ***The Indian Army*** *(Berkeley: University of California Press, 1971), PP. 50-62.*

[19] *Schiff, "Civil-Military Relations Reconsidered, PP.15-16.*

[20] ***Ibid****.*

[21] *Schiff draws these forms exclusively from Samuel Finer's, "extraction-****coercion-persuasion cycle****," in "****State and Nation-Building in Europe: the Role of the Military****," The Formation of National States in Western Europe, ed. Charles Tilly (Princeton: Princeton University Press, 1975), PP.96-98.*